أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 97

28 نوفمبر– 4 ديسمبر 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

إنشاء صندوق برأسمال 10 مليارات درهم لمعالجة قروض المواطنين
الإمارات ترفع الرواتب بنسب تصل لـ100% في أعلى زيادة تاريخية

أصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات اليوم قراراً بزيادة رواتب جميع موظفي الحكومة الاتحادية بنسب تصل إلى 100%، وذلك اعتبارا من مطلع العام القادم. ونص القرار على منح علاوة خاصة على رواتب درجة وكيل الوزارة والوكيل المساعد قدرها 35% من الراتب الأساسي لشاغلي الدرجة الخاصة والأولى وحتى الدرجة السادسة كعلاوة تضاف على علاوة بدل الانتقال، ومن الدرجة السابعة إلى الدرجة الرابعة عشرة بنسبة زيادة على الراتب الأساسي تبلغ 45% كعلاوة تضاف على علاوة بدل الانتقال. فقد شمل قرار رئيس الدولة منح علاوة خاصة بنسبة 100% من الراتب الأساسي لأعضاء السلطة القضائية. وأشار القرار إلى منح علاوة فنية بنسبة 100% تضاف إلى علاوة بدل طبيعة العمل للعاملين في وزارة الصحة، وكذلك بالنسبة للعاملين في مجال التدريس بوزارة التربية والتعليم. إضافة إلى زيادة قدرها 20%، من مخصصات الإعانات الاجتماعية لبعض الحالات التي تحصل على إعانات من وزارة الشؤون الاجتماعية. وأمر كذلك بصندوق برأسمال 10 مليارات درهم يتولى دراسة ومعالجة قروض المواطنين من ذوى الدخل المحدود وإجراء تسويات للقروض الشخصية المستحقة عليهم وذلك بالتنسيق مع المصرف المركزي والمصارف الدائنة في الدولة. وشملت القرارات التي أصدرها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة أمراً للوزارات والدوائر الحكومية والجهات المختصة ذات الصلة بأن يتم معاملة أبناء المواطنات المتزوجات من أجانب أسوة بالمواطنين كما يقضي الأمر بمنح أبناء المواطنات المتزوجات من أجانب الحق في التقدم للحصول على جنسية الدولة حال بلوغهم سن الثامنة عشرة. في الوقت ذاته شمل القرار تخصيص 2500 قطعة أرض سكنية للمواطنين في إمارة أبوظبي، لتوفير السكن الملائم للمواطنين وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والمستقبل الآمن لهم ولأسرهم.

تعليق

من الجدير بالذكر انه بلغ إجمالي قروض الرهن العقاري المقدمة من المصارف العاملة في الدولة في نهاية يناير الماضي 163 ملياراً و337 مليون درهم بزيادة قدرها 152 مليون درهم عن العام الماضي. وبلغ إجمالي حجم القروض الشخصية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في الدولة نحو 247 ملياراً و300 مليون درهم في نهاية يناير 2011 إذ واصلت القروض الشخصية تصدرها من حيث حجم الائتمان الممنوح لها، فيما استحوذت القروض الشخصية على نحو 25٪ من إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للمقيمين في الأنشطة الاقتصادية كافة. ووفقاً لإحصاءات المصرف المركزي، ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي للمقيمين، الممنوح للأنشطة الاقتصادية في الدولة إلى نحو 977 ملياراً و200 مليون درهم نهاية يناير 2011 بزيادة قدرها خمسة مليارات و100 مليون خلال شهر. وأظهرت إحصاءات »المركزي «أن حجم الائتمان الممنوح في جانب القروض الشخصية لأغراض تجارية حتى نهاية يناير 011 بلغ 182 ملياراً و800 مليون درهم، في حين بلغ حجم الائتمان الممنوح للقروض الشخصية لأغراض استهلاكية نحو 64 ملياراً و500 مليون درهم، وأشارت إلى أن الائتمان المصرفي للمقيمين، الممنوح في قطاع الأنشطة الأخرى، التي تشمل القروض لقطاع الخدمات والمؤسسات التي لا تستهدف الربح، حلت في المرتبة الثانية من حيث حجم الائتمان الممنوح لها بواقع نحو 222 ملياراً و200 مليون درهم، تلاه الائتمان الممنوح لنشاط قطاع التشييد بواقع 122 ملياراً و900 مليون درهم.2010 وأوضحت الإحصاءات أن إجمالي الائتمان الممنوح للحكومة بلغ 101 مليار درهم، في حين بلغ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نحو 584 ملياراً و700 مليون درهم. وتراجعت ودائع غير المقيمين إلى 116 مليار درهم في نهاية يناير الماضي، بينما قدرت الإحصاءات قيمة ودائع المقيمين بنحو 940 ملياراً و900 مليون درهم، مقابل 929 ملياراً و300 مليون درهم في نهاية ديسمبر 2010 . وأظهرت الإحصاءات أن عدد الموظفين العاملين في القطاع المصرفي بلغ نحو 37 ألفاً و500 موظف في نهاية يناير 2011 .

المصدر: وام

الدولية

ايطاليا تخطط لحزمة اجراءات تقشف بقيمة اجمالية 20-25 مليار يورو
صفحة 02 ◄

تراجع البطالة في أمريكا الى 8.6 % وتسارع نمو الوظائف
صفحة 02◄

الاقليمية

السعودية.. ارتفاع حجم قروض الأفراد إلى 217.5 مليار ريال بالربع الثاني
صفحة 03 ◄

مصر تتوقع انحدار الاحتياطيات الأجنبية إلى 15 دولار مليار
صفحة 03◄

المحلية

"المركزي" يلزم البنوك بتحديد متوسط كلفة السيولة وفائدة الإقراض
صفحة 04◄

الإمارات تحتل المركز 28 في قائمة الدول الأقل فسادا في العالم
صفحة 05◄

المقال الأسبوعي

التكامل الاقتصادي
صفحة 06◄

البنوك المركزية حول العالم تتفق على دعم خطوط مبادلة السيولة وتحديدا الدولار

كشفت تقارير اخبارية متواترة عن اتفاق البنوك المركزية الكبرى حول العالم بما فيها بنك كندا المركزي، بنك اليابان، بنك انجلترا، المركزي السويسري، الاحتياطي الفيدرالي بالإضافة إلى المركزي الأوروبي لتعزيز قدرتها على توفير السيولة عن طريق اجراءات منسقة لدعم النظام المالي العالمي. وتسعى هذه الإجراءات إلى تخفيف الضغوط في الأسواق المالية والمساعدة في تعزيز النشاط الاقتصادي في ظل أزمة الإئتمان التي تلوح في الأفق بعد تواصل ارتفاع تكاليف الإقتراض بالنسبة لمنطقة اليورو. وقد اتفقت البنوك المركزية على خفض تكلفة مبادلة السيولة "الدولار" بواقع خمسين نقطة أساس، وهو القرار الذي سيدخل حيز التنفيذ اعتبارا من الخامس من ديسمبر القادم، وسيتم تمديد العمل به حتى أول فبراير عام 2013. وكان اليورو قد تلقى دفعة ايجابية من قرار بنك الشعب الصيني الذي خفض من خلاله الإحتياطيات الإلزامية للبنوك 0.5% إلى 20% لأول مرة منذ ثلاث سنوات، في الوقت الذي ارتفعت فيه المؤشرات الأوروبية وعقود "داو جونز" الآجلة.

المصدر: رويترز

ايطاليا تخطط لحزمة اجراءات تقشف بقيمة اجمالية 20-25 مليار يورو

قالت مصادر حكومية ان حكومة رئيس الوزراء الايطالي الجديد ماريو مونتي ستكشف النقاب الاسبوع القادم عن حزمة اجراءات تقشفية قيمتها الاجمالية 20- 25 مليار يورو على مدى العامين القادمين مع سعي ايطاليا لتعزيز ماليتها العامة. واضافت المصادر ان حوالي 10-12 مليار يورو من المبلغ الاجمالي ستستخدم لخفض عجز الميزانية بهدف ضمان وفاء ايطاليا بهدفها لموازنة الميزانية في 2013 على الرغم من تباطؤ اقتصادي حاد وارتفاع سريع لتكاليف الاقتراض. وقال مكتب رئيس الوزراء في بيان ان من المنتظر أن يجتمع مجلس الوزراء الايطالي يوم الاثنين للموافقة على الاجراءات. واضاف ان تفاصيل الخطة ستعلن في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع. وقال البيان ان حزمة الاجراءات ستحال في اليوم نفسه الي مجلسي النواب والشيوخ. ومن المتوقع ان تشمل الاجراءات تمديد سن الاحالة الي التقاعد لكثير من العاملين وتحرير الخدمات المهنية وضرائب جديدة على الاصول الخاصة. والاعلان الذي سيصدر يوم الاثنين سيكون خطوة حيوية لاستعادة مصداقية ايطاليا في الاسواق المالية بعد سلسلة وعود للإصلاح لم تنفذ قدمتها حكومة يمين الوسط السابقة. وقال مونتي ان البرنامج يهف الى ضمان بلوغ الاهداف المحددة لخفض العجز في الميزانية الايطالية حتى مع تدهور فرص النمو في ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو.

المصدر: رويترز

تراجع البطالة في أمريكا الى 8.6 % وتسارع نمو الوظائف

تسارع نمو الوظائف الامريكية في نوفمبر تشرين الثاني وتراجعت نسبة البطالة الى أدنى مستوى في عامين ونصف عند 6 .8 بالمئة في دليل جديد على أن التعافي الاقتصادي يكتسب قوة دافعة. وقالت وزارة العمل الامريكية يوم الجمعة ان الوظائف غير الزراعية زادت 120 ألف وظيفة الشهر الماضي متمشية مع توقعات الاقتصاديين بزيادة قدرها 122 ألفا. وزادت قوة التقرير أيضا بفضل تعديلات لاعداد الوظائف في سبتمبر أيلول وأكتوبر تشرين الاول لتظهر 72 ألف وظيفة جديدة بالإضافة الى ما ورد في التقارير السابقة. وبينما كان جزء من التراجع في نسبة البطالة من تسعة بالمئة في أكتوبر يرجع الى خروج بعض الاعداد من القوة العاملة الا أن مسح الاسر الذي تحتسب من خلاله نسبة البطالة أظهر أيضا ارتفاعا كبيرا في التوظيف.

المصدر: رويترز

صندوق النقد يلعب دورا وراء الكواليس لحل أزمة

قالت كريستين لاجارد رئيسة صندوق النقد الدولي يوم الجمعة ان الصندوق يلعب دورا الكواليس لحل أزمة الديون الاوروبية لكنه مستعد لتقديم قروض للاقتصادات الاوروبية التي تواجه صعوبات اذا طلب منه ذلك. وحثت لاجارد -التي تزور البرازيل في نهاية جولة في أمريكا اللاتينية للدعوة الى زيادة التعاون الدولي للتصدي للاضطرابات المالية العالمية- أوروبا على التحرك بسرعة للتوصل الى حل "جماعي وشامل" لديون المنطقة ومشكلات الميزانية. وقالت انه اذا لم تقم أوروبا بذلك فانها قد تسقط في "عقد ضائع" كعقد الثمانينات في أمريكا اللاتينية حين تسببت حالات التخلف عن سداد الديون في البرازيل والمكسيك ودول اخرى في ركود اقتصادي. وقالت لاجارد التي كانت تتلقى اسئلة من جمهور من الاقتصاديين ورجال الاعمال البرازيليين في برنامج تلفزيوني ستذيعه محطة جلوبو البرازيلية يوم السبت ان على اوروبا أن تتصدى للازمة "باحكام السياسة المالية واصلاحات هيكلية." وأضافت قائلة "ما نحتاج أن نراه هو احكام السياسة المالية بشكل ثابت وراسخ ولا يمكن الرجوع عنه." وسئلت لاجارد لماذا لا يبذل صندوق النقد الدولي مزيدا من الجهود لاخماد الاضطرابات في أوروبا عن طريق تقديم خطوط ائتمان طارئة للاقتصادات المثقلة بالديون مثل ايطاليا واسبانيا فقالت ان الصندوق مستعد للمساعدة اذا طلب منه ذلك. وقالت "على حد علمي لم يطلب ذلك. أنا سعيدة جدا اذا لعب صندوق النقد الدولي دورا.. لكن بطريقة فعالة وليس بالضرورة بطريقة ظاهرة." ولم تتطرق لاجارد الى تقارير بأن صندوق النقد الدولي بدأ مناقشات أولية مع ايطاليا بشأن مساعدة مالية للحكومة الايطالية لمواجهة أزمة ديون منطقة اليورو. ويبذل الزعماء الاوروبيون جهودا حثيثة لوضع حد لازمة الديون التي يتسع نطاقها والتي تؤثر سلبا على النمو العالمي وقد تؤدي الى انهيار منطقة اليورو التي تضم 17 دولة. وتدرس الدول الاوروبية توجيه مزيد من الموارد الى صندوق النقد للمساعدة في التصدي للازمة وهي فكرة اقترحتها البرازيل في البداية في اطار جهودها لتعزيز نفوذها في صندوق النقد وحماية اقتصادها. وقالت لاجارد ان الازمة عززت دور الاقتصادات الناشئة على الساحة العالمية لكنها قد تدفع بعض الاقتصادات الى اتخاذ اجراءات حمائية.

المصدر: رويترز

تقرير: 70 مليار دولار تحويلات الوافدين من دول الخليج في 2011

توقع تقرير حديث للبنك الدولي عن الهجرة العالمية والتحويلات، أن يصل مجموع التحويلات النقدية إلى البلدان النامية هذا العام إلى 351 مليار دولار، كما يصل مجموع التحويلات على مستوى العالم، بما في ذلك البلدان المرتفعة الدخل، إلى 406 مليارات دولار. كما تضمن التقرير مسحا لأهم الدول المصدرة للتحويلات المالية، أوضحت أن دول مجلس التعاون الخليجي تحوز نسبة 17% من مجموع التحويلات في العالم بقيمة 70 مليار دولار، أي نحو 263 مليار ريال، تتصدرها السعودية 27 مليار دولار نحو 101 مليار ريال والإمارات 17 مليار دولار والكويت 12 مليار دولار وسلطنة عمان 6 مليارات دولار وقطر 6 مليارات دولار والبحرين نحو 2 مليار دولار، وفقاً لصحيفة "الاقتصادية" السعودية. كما يوضح التقرير، أن التحويلات المالية للعمالة من دول مجلس التعاون الخليجي تمثل 53% من مجموعة التحويلات المالية الذاهبة إلى دول جنوب آسيا و28% من مجموع التحويلات المالية الذاهبة إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 14% من مجموع التحويلات المالية الذاهبة إلى أوروبا وآسيا الوسطى و9% من مجموع التحويلات المالية إلى الدول الإفريقية و6% من إلى دول غرب آسيا. والبلدان التي تتلقى أكبر قدر من التحويلات المُسجلة رسميا، حسب تقديرات عام 2011، هي: الهند 58 مليار دولار، الصين 57 مليار دولار، المكسيك 24 مليار دولار، الفلبين 23 مليار دولار. وتشمل هذه البلدان أيضا باكستان وبنجلاديش ونيجيريا وفيتنام ومصر ولبنان. وتطرق التقرير إلى أن برامج التوطين في دول مجلس التعاون الخليجي وتأثيرها على التحويلات المالية، حيث خلص بأن تأثيرها سيكون محدودا على تلك التحويلات.

المصدر: العربية.نت

السعودية.. ارتفاع حجم قروض الأفراد إلى 217.5 مليار ريال بالربع الثاني

قدرت مؤسسة النقد العربي السعودي، حجم القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية التي قدمتها البنوك السعودية حتى الربع الثاني من العام الحالي 2011 بقرابة 217.5 مليار ريال، من بينها أكثر من 7.6 مليار ريال كقروض لبطاقات الائتمان، فيما كان حجم هذه القروض في الربع الأول من 2011 حوالي 207.4 مليارات ريال بنسبة نمو بلغت 4.6%، ومقابل أكثر من 198.8 مليار ريال في الربع الرابع من العام الماضي 2010، بنسبة نمو بلغت 8.6% وهو ما يعكس توجها لدى الجهاز المصرفي في منح القروض الاستهلاكية. وتعكس هذه الأرقام وجود توجه كبير لدى عملاء البنوك للاقتراض بناء على الطريقة الشائعة وهي التمويل حسب الراتب بحيث لا يتجاوز حجم القرض الشخصي عن ما نسبته 33% من الدخل الشهري للموظف وبحد أقصى 5 سنوات للتمويل طويل الأجل. ووفقا لأرقام مؤسسة النقد العربي السعودي في الربع الثاني من العام الحالي 2011م فقد استحوذت القروض الطويلة الأجل التي تزيد عن 3 سنوات على نصيب الأسد من حجم الإقراض بمبلغ إجمالي بلغ 118.6 مليار ريال بنسبة تقارب 44.3% بينما بلغت قيمة القروض متوسطة الأجل التي تتراوح مابين سنة إلى 3 سنوات قرابة 59.4 مليار ريال والقروض القصيرة الأجل التي تبلغ سنة واحدة فأقل قاربت 35 مليار ريال بنسبة 15.3% تقريبا من إجمالي القروض الشخصية حتى نهاية الربع الثاني من العام الحالي. ووصف مصرفيون ارتفاع نسبة الإقبال على الاقتراض لدى البنوك بالمعقولة إذا ما تم أخذ الظروف التي سادت في العام 2010 وتبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وكيف دفعت البنوك المحلية إلى توخي الحذر واتخاذ التدابير التحفظية تجاه الإقراض . وتوقع المصرفيون زيادة نسبة اقتراض الأفراد من البنوك والمصارف المحلي خلال السنوات الخمس القادمة لوجود محفزات قوية من أهمها التركيبة السكانية الشابة حيث يشكل من تقل أعمارهم عن 40 عاما أكثر بقليل من 75% من إجمالي السكان الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بما فيها الخدمات المصرفية بمختلف أشكالها التي تشمل التمويل الشخصي و التمويل العقاري و تمويل السيارات وبطاقات الائتمان.

المصدر: واس

مصر تتوقع انحدار الاحتياطيات الأجنبية إلى 15 دولار مليار

قال عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية محمد نصر إن الاحتياطيات الاجنبية لمصر ستنحدر إلى 15 مليار دولار بنهاية يناير/ كانون الثاني، مضيفا أن عجز الميزانية سيرتفع بدرجة أكبر الأمر الذي قد يستلزم مراجعة دعم البنزين ومواد أخرى. وأوضح، في مؤتمر صحفي عن الاقتصاد، أن الاحتياطيات الأجنبية ستتراجع بنهاية يناير/كانون الثاني القادم إلى 15 مليار دولار. وكان البنك المركزي قد أعلن أن حجم الاحتياطيات بلغ 22 مليار دولار في نهاية أكتوبر/تشرين الأول وهو مستوى قال اقتصاديون إنه لا يتيح مجالا كبيرا للحركة في مواجهة أزمة عملة تلوح في الأفق. وأشار نصر إلى أن عشرة مليارات دولار فقط من الاحتياطيات ستكون متاحة نظرا لوجود مستحقات قائمة قدرها خمسة مليارات دولار تتعلق بمدفوعات إلى مستثمرين أجانب والتزامات أخرى

المصدر: رويترز

"المركزي" يلزم البنوك بتحديد متوسط كلفة السيولة وفائدة الإقراض

كشف مصدر مصرفي رفيع المستوى أن المصرف المركزي وجه تعميماً رقمه 9277-2011 إلى رؤساء العمليات والتمويل في البنوك العاملة في الدولة يلزمهم بضرورة تحديد المتوسط السنوي المرجح لكلفة السيولة التي يمتلكها كل بنك، وكذلك المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على مختلف أنواع وأشكال الإقراض عبر جدول مرفق مع التعميم، محدداً اليوم الأحد موعداً نهائياً لتلقي ردود البنوك عبر الاستفسارات التي شملها الجدول المرفق . وقال المصدر إن التعميم اشتمل على عدة بنود حيث استفسر المصرف المركزي في البند الاول عن المتوسط السنوي المرجح لأسعار كلفة السيولة التي يمتلكها البنك من دون رأس المال، واشتمل البند الثاني على متوسط أسعار الفائدة المرجحة على القروض الشخصية الاستهلاكية، والسحب على المكشوف وبطاقات الائتمان والبند الثالث على القروض الشخصية التجارية التي تتضمن قروض السيارات والسكن، والسحب على المكشوف لأغراض تجارية، وتضمن البند الرابع متوسط سعر الفائدة المرجح لقروض قطاع الأعمال والتجارة، والبند الخامس المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض الحكومية وشبه الحكومية، وتضمن البند السادس متوسط أسعار الفائدة المرجح على كافة انواع القروض والسلف والتسهيلات، أما البند الأخير فتضمن متوسط اسعار الفائدة المرجحة لهامش البنك التي تمثل العوائد من أسعار الفائدة والعمولات . وقال المصدر إن "المركزي" يستفسر دائماً من البنوك عن أدق التفاصيل ويستشيرها في العديد من الجوانب التي من شأنها تحسين أوضاع المصارف والقطاع برمته .

المصدر: الخليج

رصيد ودائعها يتجاوز قيمة القروض بـ30 مليار درهم .. «المصرف المركزي: أرباح المصارف الأجنبية بالدولة تنمو 29% إلى 5,7 مليار درهم

زادت حصة المصارف الأجنبية من إجمالي أرباح المصارف العاملة في السوق المحلية إلى 22,3%، لترتفع إلى 5,73 مليار درهم بنهاية أكتوبر 2011 مقارنة بحصة 19,8% تعادل 4,44 مليار درهم بنهاية 2010، بحسب بيانات صادرة عن المصرف المركزي. وتظهر بيانات "المركزي" التي حصلت "الاتحاد" على نسخة منها، أن أرباح البنوك الأجنبية نمت خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي بنسبة 29%، مقارنة بنسبة نمو بلغت 11,3% لأرباح كامل القطاع المصرفي في الدولة، خلال الفترة ذاتها. وجاء ذلك نتيجة ارتفاع حصة البنوك الأجنبية العاملة في السوق المحلية إلى 20,7% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، لتصل إلى 344,1 مليار درهم في نهاية أكتوبر الماضي، مقارنة بـ298,3 مليار درهم تعادل 18,7% نهاية العام الماضي. وتظهر البيانات أن أصول المصارف الأجنبية سجلت نمواً سريعاً بلغت نسبته 15,4% تعادل زيادة بقيمة 45,9 مليار درهم خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي، مقارنة بنسبة نمو بلغت 4% لإجمالي الأصول المصرفية تعادل زيادة بقيمة 63,5 مليار درهم، لتستحوذ بذلك على 72,3% من صافي الزيادة الإجمالية في الأصول المصرفية بالدولة خلال الفترة. وتظهر مؤشرات القطاع المصرفي بنهاية شهر أكتوبر الماضي أنه رغم تحقيق التوازن وسد الفجوة بين القروض والودائع على المستوى الكلي للقطاع، إلا أن بيانات البنوك الأجنبية تبين أن رصيد محفظة الودائع يتجاوز رصيد محفظة القروض والتسهيلات والسحب على المكشوف بنحو 30,4 مليار درهم. ووفقا لبيانات "المركزي" فقد نمت ودائع العملاء لدى البنوك الأجنبية في الدولة بنحو 11,9%، لترتفع إلى 220,1 مليار درهم بنهاية أكتوبر الماضي مقارنة بـ196,7 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2010. ونمت محفظة القروض والسلف والسحب على المكشوف (صافية من المخصصات) بنسبة 15,9%، لترتفع إلى 189,7 مليار درهم بنهاية أكتوبر الماضي مقارنة بـ163,7 مليار درهم بنهاية العام الماضي. ووفقاً لبيانات "المركزي"، فقد تعادلت القيمة الإجمالية للقروض المصرفية لكامل القطاع بالدولة، بنهاية أكتوبر 2011 مع إجمالي قيمة الودائع عند 1,0627 لكل منهما، فيما بلغ متوسط النمو لكامل القطاع 4% للقروض و1,3% للودائع خلال فترة المقارنة. ويعتبر ذلك مؤشراً على أن البنوك الأجنبية استطاعت أن تزيد حصتها بشكل ملموس من السوق المحلية العام الحالي، وأنها غالباً ستستمر خلال الأشهر المقبلة، في تسجيل نفس معدلات الأداء، نظراً لامتلاكها السيولة الفائضة التي ستمنحها قدرة أكبر على التمويل والإقراض، بهامش فائدة أكثر تنافسية مقارنة مع البنوك المحلية. وكان معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ المصرف المركزي قال الأسبوع الماضي إن البنوك العاملة في الدولة تملك سيولة كافية لتلبية احتياجات السوق المحلية من القروض والسلف وتمويل الاستثمار، وذلك اعتماداً على احتياطياتها والودائع التي تملكها ورؤوس أموالها. وأوضح أن إجمالي أصول القطاع المصرفي بالدولة صافيا من المخصصات، ارتفع إلى 1,66 تريليون درهم بنهاية الشهر الماضي مقارنة مع 1,596 تريليون درهم بنهاية العام الماضي وبنسبة نمو بلغت نحو 4%. وأشار السويدي إلى أن معدل نمو القروض والسلف والسحب على المكشوف خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي، البالغة 4% كانت أقل من متوسط معدل النمو الطبيعي، لكنها جيدة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

المصدر: الاتحاد

تحويلات الهنود من الإمارات ترتفع 20% بعد انخفاض الروبية

أدى انخفاض قيمة الروبية الهندية الأسبوع الماضي إلى مسارعة الجالية الهندية في الإمارات إلى تحويل المزيد من مدخراتها إلى الوطن الأم ما أدى إلى ارتفاع التحويلات 20% الأسبوع الماضي. وانخفضت الروبية إلى أدنى مستوياتها منذ مايو 2009 من 52 إلى 44 مقابل الدولار ما يعني أن كل 1000 درهم أصبحت تعني زيادة 2200 روبية إضافية، وقال رئيس إكسبرس موني للصرافة سوديش جيريان نائب إن تحويل الأموال من الإمارات إلى دول جنوب آسيا وشبه القارة الهندية وجنوب آسيا شهد زيادة بنسبة 20% الأسبوع الماضي بسبب انخفاض العملات في الهند والدول المجاورة لها. وأشار إلى أن سعر صرف الدولار مقابل الروبية أغلق على سعر 52.07 الخميس الماضي. وأوضح جيريان أن سبب انخفاض الروبية يعود إلى ارتفاع الطلب على الدولار بسبب الأزمة في منطقة اليورو.الى ذلك نقلت وكالة الانباء الالمانية عن تقرير لـ"اكسبريس موني" إن حجم تحويلات الأجانب بالإمارات يقدر بـ17 مليار دولار سنويا.

المصدر: العربية.نت

نيوزيلندا في المرتبة الأولى
الإمارات تحتل المركز 28 في قائمة الدول الأقل فسادا في العالم

احتلت دولة الإمارات المركز الـ28 عالمياً في مؤشر الفساد 2011 والذي تصدره منظمة الشفافية العالمية التي تهتم برصد الفساد في القطاع العام في 183 دولة ومنطقة حول العالم. وأحرزت الإمارات 6.8 درجة من مجموع 10 درجات هي العلامة الكاملة. وأعلى درجة في المؤشر هي 9.5 درجة، وأحرزتها نيوزيلندا. ويصنف المؤشر الدول طبقاً لمستوى الفساد من خلال إجراء تقييمات، ودراسات مسحية، ويتضمن ذلك أسئلة عن ارتشاء المسؤولين الحكوميين، والسرقة من المشتريات العامة، واختلاس الأموال العامة، إضافة إلى معلومات عن قوة وفعالية جهود الحكومات في مكافحة الفساد. ووفقا لصحيفة "الخليج" الإماراتية فإن المنظمة أكدت أن قياسها للفساد، سواء من حيث التكرار، أو من ناحية الحجم، يعتمد على الملاحظات، لأن الفساد نشاط خفي إلى حد كبير، بحيث يصعب قياسه، مضيفة أن الملاحظات أثبتت فعاليتها، ويعتمد عليها. وجاءت نيوزيلندا في المرتبة الأولى، وتلتها الدنمارك، وفنلندا في المركز الثاني مشترك، وأحرزتا 9.4 درجة لكل، بينما حلت كل من كوريا الشمالية، والصومال في ذيل المؤشر، ونالتا درجة واحدة. وأشارت المنظمة إلى أن الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي والإفلات من العقوبات أحدثت صدمات حول العالم في 2011، وقالت إن أي منطقة أو دولة ليست محصنة ضد الخراب الذي يجلبه الفساد في القطاع العام. وخلال العام الجاري، ظهر الفساد في الاحتجاجات، واللافتات، سواءً في دول غنية، أو فقيرة، وسواءً في أوروبا التي عصفت بها أزمة الديون، أو في الدول العربية التي تغيرت فيها الأنظمة السياسية. والملاحظ أن أغلبية الدول في المؤشر نالت أقل من خمس درجات (صفر الأكثر فساداً، و10 درجات الأفضل). وجاءت كندا في المركز الأول على مستوى الأمريكتين، بينما أحرزت هايتي أسوأ الدرجات. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، وأوروبا الغربية، أحرزت الدنمارك، وفنلندا أعلى الدرجات، في حين حلت بلغاريا في المركز الأخير. وفي أوروبا الشرقية، وآسيا الوسطى، نالت تركيا أعلى الدرجات، وتركمانستان، وأوزبكستان أسوأ الدرجات.

المصدر: العربية.نت

التكامل الاقتصادي

التكامل الاقتصادي الدولي هو وسيلة لتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي لمجموعة من الدول. ويتطلب معرفة أن العلاقات الضعيفة أو القوية بين الدول الأعضاء لتحقيق هذا الهدف هي الطريقة الأفضل (الأكفأ) مما لو قامت هذه الدول باتباع سياسات لتحقيق هذا الهدف بشكل منفرد. فالتكامل يتطلب على الأقل تقسيم العمل وحرية حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء. وبالمقابل فالمراحل العليا لاتفاقيات التكامل الاقتصادي تتطلب حرية حركة عوامل الإنتاج داخل المنطقة المتكاملة، كما تتطلب بعض القيود على هذه الحركة بين المنطقة المتكاملة والدول خارج نطاق هذا التكامل. والنقطة الهامة هنا هي أن هذه الدول تتبع بشكل جماعي نوعاً من سياسة النظر إلى الداخل والاهتمام بشكل أكبر بما يحدث في الداخل عما يحدث خارج منطقة التكامل. وبالإضافة إلى ذلك فهناك تنسيق للمنافسة وللنواحي النقدية والمالية ولسياسات التنمية المحلية والذي يعد شرطاً ضرورياً لنجاح واستمرار عملية التكامل و لابد وأن يدعم هذا بنظام لحل الخلافات والمنازعات. فعملية التنمية يمكن أن تكون غير محدودة مثل عملية التكامل المستمرة بين المناطق المختلفة في الدولة. ومن وجهة نظر فنية فالتكامل الاقتصادي الدولي يمكن أن يكون عملية نهائية تتضمن الحد من التعريفة الجمركية والقيود الكمية، بالإضافة إلى إدخال دور المنافسة والحماية العامة الخارجية في الاتحاد الجمركي. وبالمقابل فالمنافسة، والتقنية الجديدة والتغير في الأسواق يتطلب عملية تعديل مستمرة للدولة العضو بالإضافة إلى المجموعة المتكاملة مما يجعل من عملية التكامل عملية مستمرة أكثر من كونها عملية محدودة. فالتكامل الاقتصادي الدولي ما هو فلا عملية تظهر من خلالها المنشآت والاقتصاديات للدول الأعضاء كوحدة واحدة.

أنه من الصعوبة الحصول على تعريف واضح ومحدد وجامع للتكامل الاقتصادي. فالتعريف المقترح يختلف باختلاف الأهداف والأدوات المستخدمة لتحقيق التكامل وباختلاف النظرة التحليلية التي يستند إليها التكامل. وحتى يكون تعريف التكامل مقبولاً، لا بد وان يشمل التحولات الاجتماعية، وإمكانية تطبيقه على كل من الاقتصاد الحر والاقتصاد المخطط، وأن يوضح الفرق بين التكامل كعملية وكحالة، وأن يتناول كلاً من الأثر الساكن (خلق وتحويل التجارة) والأثر الحركي الناتج من تداخل الاقتصاديات المتكاملة. وقد يكون مفيداً تناول تقسيم Balassa المراحل التكامل الاقتصادي تبدأ بمنطقة التجارة الحرة وتصل إلى التكامل الاقتصادي وذلك كالتالي:

- **منطقه التجارة الحرة Free Trade Area**: تعفي الدول الداخلة في هذه المنطقة واردات الدول الأعضاء من الرسوم والضرائب الجمركية مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية الخاصة مع الدول غير الأعضاء. ومن اشهر هذه المناطق ما يعرف باسم مجموعه الثمانية وهي ما و جد في أوربا خارج نطاق السوق المشتركة، وخاصة قبل دخول إنجلترا و الدانمارك السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة الأوربية (European Free Trade) ومنطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (North America Free Trade Area).
- **الاتحاد الجمركي Customs Union** : يتضمن الاتحاد الجمركي إعفاء واردات الدول الأعضاء من الرسوم والضرائب الجمركية، وإزالة كافة الحواجز الجمركية مع الاحتفاظ بتعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي. ومثال هذه المنطقة ما يوجد بين دول البينيلوكس(هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج) قبل قيام السوق المشتركة.
- **السوق المشتركة Common Market**

تتسم هذه المرحلة بحرية حركة عناصر الإنتاج، وحركة البضائع وتمتعها بحماية مشتركة داخل السوق. ومن أشهر هذه المناطق السوق الأوربية المشتركة.

الاتحاد الاقتصادي Economic Union : يتم في هذه المرحلة إيجاد درجة من التنسيق بين السياسات الاقتصادية من أجل إزالة التمييز الناجم من التفاوت والتباين في هذه السياسات.

- **التكامل الاقتصادي Total Economic Integration**: تعد هذه المرحلة أقصى درجات التكامل الاقتصادي إذ يتم فيها توحيد السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية .وقد يضاف كمرحلة أولية سابقة للمراحل المذكورة أعلاه مرحلة اتفاقيات التجارة التفضيلية وهي أضيقها مجالاً، ففيها يتم تخفيض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء وغالباً ما تتم من قبل طرف واحد. ومثالها اتفاقية المعاملة الجمركية التفضيلية التي تمنحها الدول الأوروبية لوارداتها من عدد من الدول وليس بالضرورة أن تتم عملية التكامل بشكل تدريجي من مرحلة إلى أخرى، فالوصول إلى أي مرحلة يعتمد على اتفاقيات التكامل بين الدول الأطراف. ويتم التكامل السوقي (Market Integration)عن طريق المنظمات الانتقالية كالبنوك والمؤسسات المالية وغالباً دون تدخل الحكومة. وبالمقابل فالتكامل الرسمي أو التكامل المؤسسي يتطلب اتفاقيات رسمية بين حكومات الدول المتكاملة للحد من بعض أو كل القيود على حركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج. وهناك إثبات تاريخي بأن الطريقة الرسمية لتحقيق التكامل قد تتبع الأسلوب التلقائي أو تكامل الأسواق (الطريقة الغير رسمية) والعكس صحيح. وفي الحقيقة فان قرار الدخول إلى الاتحاد الجمركي أو إلى أي نوع من أنواع التكامل هو في الغالب قرار سياسي، فعلى سبيل المثال لم يتم تأسيس الاتحاد الأوربي في عام 1957 بهدف تحرير التجارة ولكن لتقليل احتمالات حدوث الحرب بين فرنسا وألمانيا، فالتكامل الاقتصادي كان وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية

ويلاحظ بأن أشكال التكامل التي تتواجد حالياً لا تتطابق كلياً مع تصنيف Balassa فهناك بعض التكتلات الإقليمية التي قد تضم عنصراً أو أكثر من مراحل التكامل النظرية. فعلى سبيل المثال اتفاقية العلاقات الاقتصادية الوثيقة Closer Economic Relations) (CER, Agreementبين كل من استراليا ونيوزلندا لا تتضمن التعريفة الجمركية الموحدة وبالتالي فهي من الناحية النظرية تعد من المراحل أو الأنواع الدنيا للتكامل الاقتصادي. ولكن CER تنطوي على حرية كاملة لانتقال العمالة وحرية شبه كاملة لانتقال رؤوس الأموال. وهذه من الخصائص الرئيسة والهامة لكل من السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي. ومن أحد الأسباب الرئيسة للخلط بين أشكال التكامل الاقتصادي هو أنه بالرغم من وجود خطة أساسية أولية توضح نوع التكامل، فان الدول قد تنتقل من مرحلة أولية للتكامل إلى مرحلة أخرى من التكامل الاقتصادي اكثر تعقيداً بسبب ضغوط النجاح أو الفشل للتجربة السابقة، وبالتالي تنتقل هذه الدول خلال المراحل المختلفة من خلال العملية التكاملية

التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي

غالباً ما تستعمل الكلمتان التكامل الاقتصادي (Economic Integration)والتعاون الاقتصادي (Economic Cooperation)بشكلٍ مترادف. ولكن الفكر الاقتصادي وبخاصة في السنوات الأخيرة ميز بين هذين المصطلحين ليس فقط من الناحية الكمية(درجة التعاون) ولكن أيضا من الناحية الكيفية. ووفقاً لـ Balassa فان التعاون الاقتصادي يتضمن تصرفات(أفعال) تهدف لتخفيض التمييز، أما عملية التكامل الاقتصادي فإنها تتضمن مقاييس تستلزم وضع حد لأشكال التمييز القائمة بين الاقتصاديات المتكاملة ويمكن إيجاز الاختلاف بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي على النحو التالي

1. يقوم التكامل الاقتصادي في الأقطار ذات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المتجانسة والمتقاربة جغرافياً. وعلى عكس التعاون الذي يمكن أن يتم بين أقطار تتشابه أو تختلف في أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية وقد تتقارب أو تتباعد جغرافياً.
2. يرتبط التكامل الاقتصادي بحدوث تغيرات و آثار هيكلية على الاقتصاديات المتكاملة. وبالمقابل فان التغيرات والآثار المرتبطة بالتعاون الاقتصادي ليس لها الطابع الهيكلي ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول .
3. إن التعاون الاقتصادي يمكن أن يكون ثنائياً أو أكثر. و تتسم موضوعاته بدرجة كبيرة من البساطة والتحديد. على عكس التكامل الاقتصادي الذي يتصف بدرجة كبيرة من التعقيد.
4. إن اتفاقيات التكامل الاقتصادي يتوقع لها الاستمرارية لأجل طويل أما التعاون الاقتصادي فيمكن أن يتم لفترة محددة قصيرة الأجل.